

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-240263

الصادر في الدعوى رقم: AC-240263-2024

في الدعوى المقاومة

المستأنفة

من/ المكلف

المستأنف ضدّها

ضد/ هيئة الازكاة والضرائب والجمارك

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 26/03/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ بحضور كلٌّ من:

رئيسي

الأستاذ/ ...

۱۹۰

الأستاذ/ ...

١٦٦

الدكتور/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من المحامي/....، هوية وطنية رقم (...) وترخيص المحاماة رقم (.../...), بصفته وكيلًا عن الممثل النظامي للشركة - وفقًا لعقد التأسيس والسجل التجاري المرفقين في ملف الدعوى- بموجب الوكالة رقم (...) الصادرة في تاريخ 14/06/1445هـ، للاعتراض على القرار الابتدائي رقم (CTR-2024-231443) الصادر عن اللجنة الحمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

1- قول الدعوى شكلاً.

2- وفي الموضوع، الحكم بسلامة مسلك هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في استحصال فروق الرسوم الجمركية وفقاً لقرار التحصيل رقم (...) لعام (1445هـ).

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 26/09/1446هـ، الموافق 26/03/2025م، وفي تمام الساعة (02:00) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلسها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضرائية والجمالية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ للنظر في الاستئناف المقدم من شركة ... على القرار رقم (-CTR) 231443-20/12/1445هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-240263

الصادر في الدعوى رقم: AC-240263-2024

وحيث كان من الثابت أن المستأنفة قد تقدمت بطلب الاستئناف بتاريخ 04/08/2024م، وتسليمت القرار الابتدائي بتاريخ 02/07/2024م، فإنه في ظل المدة النظامية، لتقديمه بعد فوات الأجل النظامي المحدد بثلاثين يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لاستلام القرار، بناءً على ما نصت عليه المادة (163/ج) من نظام الجمارك الموحد، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف غير مسؤول للشروط الشكلية لتقديمه بعد فوات المدة النظامية المقررة لإجرائه، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلاً.

ويُعد هذا القرار نهائياً، وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ.

وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

عضو

عضو

الدكتور/ ...

الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.